

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة



دورة الخمسة والأربعين

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

NOV 7 1991

نيويورك

الساعة ١٥:٠٠

٣٠ نيسان / أبريل ١٩٩١

المعقدة يوم الثلاثاء

الجلسة ٥٤

اللجنة الخامسة

المحتويات UN/58

محضر موجز للجلسة الرابعة والخمسين

(بربادوس)

السيد مايكوك

الرئيس :

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارية والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال : تمويل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال (تابع)

البند ١٥٦ من جدول الأعمال : تمويل النشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧  
(١٩٩١) (تابع)

(١) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (تابع)

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.5/45/SR.54  
11 June 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥٠

البند ١٣٢ من جدول الاعمال : تمويل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتهاء  
(تابع) (A/45/997 A و Corr.1 و A/45/1003)

١ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن الرصيد غير الدائن في ميزانية فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال يمثل سدس مجموع التكاليف المتکبدة في العملية . وأن وفد بلده يبحث الأمانة العامة على إرساء تقدیرات أكثر دقة لتكاليف عملية صيانة السلم في المستقبل كي يتتسنى لمشاهداتها الدول الأعضاء دفع أنصبتها المقررة بكاملها وفي الوقت المناسب أن تحافظ على مصداقيتها .

٢ - وأضاف قائلاً إنه يتتفق مع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والتي مفادها أنه ينبغي إيداع الرصيد غير الدائن بالمبالغ ذات الصلة للدول الأعضاء وفقاً للقواعد المالية للأمم المتحدة والممارسة القابلة للتطبيق في هذا الصدد . وأنه ينبغي أن تسفر أي وفورات محددة في تقرير الأداء (A/45/997 ، المرفق السادس) عن انخفاض في الاعتمادات الأصلية وفي المبالغ المقررة على الدول الأعضاء . ولفت الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ٤٣/٣٣٠ ، الذي نص على مبلغ المساهمات الطوعية التي يتتعين خصمها من المبلغ الكلي المقرر على الدول الأعضاء . ولاحظ ، على سبيل المثال ، أنه كان هناك انخفاض يبلغ ١٦٤ مليون دولار في الاعتمادات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، مما يعكس انخفاضاً في الاحتياجات في عام ١٩٩٠ .

٣ - وأردف قائلاً إنه بالنظر إلى استهلاك عمليات جديدة من عمليات صيانة السلم التي تتطلب تقدیرات كبيرة ، فإن وفد بلده يقترح شطب الرصيد غير الدائن في حساب فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال مقابل الانصبة المقررة للدول الأعضاء في المستقبل . ومع ذلك ، لا ينبغي التنازل عن الالتزامات المستحقة أزاء فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال على الرغم من إكمال العملية .

٤ - وفيما يتعلق بالخصم المقترن بالمبلغ ٣٦٣ مليون دولار من الحساب الخاص ، قال إن حكومته توافق ، على أساس استثنائي ، على أنه ينبغي استعمال جزء من الرصيد غير الدائن لسد النقص في تمويل إعادة اللاجئين الناميبيين إلى وطنهم .

٥ - السيدة ميلز (نائبة المراقب المالي) : ردًا على التساؤلات التي أثارها ممثل الولايات المتحدة في الجلسة السابقة ، قالت إن المعلومات التي تقدمها لا تتصل إلا بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وأنه ليس شرطًا بعثتان متطابقتان لسياسة السلم .

٦ - وفيما يتعلق بمسألة "أسوأ الحالات" قالت إنه إذا كانت "أسوأ الحالات" تعني نفس الشيء الذي تعنيه "التكلفة الكاملة" ، فإن ذلك هو الأسم الصحيح لإعداد الميزانية ، وقد تم استخدامه في حالة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وبالنظر إلى المبادئ التوجيهية المعتمدة مؤخرًا للمساهمات الطوعية ، فإن أي مساهمات من هذا القبيل تم قبولها عند إعداد تقيير الميزانية للعمليات المقبلة ستحظى بالمعالجة السليمة .

٧ - وأردفت قائلة إن الفائض في حساب فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لا ينشأ بالضرورة من أوجه القصور في مرحلة التخطيط ، كما تم التنويه بذلك . وأنه كان هناك عدد من التغييرات الهامة في عناصر الفريق وفي ترتيبات الهياكل الأساسية للبعثة لم يكن من الممكن توقعها في وقت مبكر .

٨ - فأولاً ، كانت تقديرات تكلفة الميزانية قد أعدت على أساس ٤٣٥٠ من الموظفين العسكريين ، يشملون ٢٦٥٠ من المشاة و ١٧٠٠ من موظفي السوقيات . وقد نشأت الوفورات الأساسية من أن عدد الموظفين العسكريين الذين تم وزعهم في الوحدة الجوية كان أقل بكثير من العدد المتوقع أصلًا .

٩ - وثانياً ، تم وضع اعتماد في الأصل لـ ٨٢٠ من الموظفين المعينين محلياً بمتوسط مرتب صاف سنوي يبلغ نحو ٩٠٠٠ دولار . وبهذه المناسبة ، فيحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لم يتم إلا شغل ٤٢٥ من الوظائف . وكانت المرتبات المدفوعة للموظفين المعينين محلياً أقل بكثير مما كان مقدراً في الأصل .

١٠ - وثالثاً ، لما كان فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال قدتمكن من استخدام المرافق الموجودة في الأقليم الذي كانت تختله سلطات جنوب إفريقيا سابقاً ، فإن حجم المباني الجديدة المطلوبة كان في أدنى الحدود . ومع ذلك ، لاحظت أنه لم يتم اعتبار أي من السكن الذي قدمته سلطات جنوب إفريقيا مساهمة طوعية نوعية .

(السيدة ميلز)

١١ - وقالت ، وهي تنتقل الى البند الاخر الوارد في تقرير الاداء الثاني ، أنه لما لم يكن هناك اتفاق على التشغيل المتواصل لمختلف المطارات ومرافق المطارات ونظم الرقابة وحركة المرور الجوية في الاقليم حتى بعد بدء عملية الفريق ، كان من الضروري الترتيب لقيام الامم المتحدة بمواصلة تلك المهام بعد الوقت المحدد للانسحاب .

١٢ - وفيما يتعلق بالتعويض عن المعدات المملوكة للقوات ، قالت إن الامانة العامة دهشت لمستوى مطالبتين كانتا أعلى من المتوقع . وأن المبلغ الموضح تحت البند شامل أيضاً كميات كبيرة من المخازن والإمدادات وغيرها من المواد الاستهلاكية التي أحضرتها القوات الى منطقة البعثة . وهذه المواد وإن لم تشملها تقديرات التكلفة ، فإنها ظهرت تحت بند النفقات بوصفها مبالغ مستحقة للحكومات المساهمة بالقوات .

١٣ - ومضت قائلة إن التعويض قد دفع بالعملات التي تم بها تقديم المطالبات . وقد أخذت في الاعتبار تقلبات العملات بين تاريخي تقريري الاداء الاول والثاني كي لا يتتسنى مطلقاً للحكومات المساهمة تسلم مكافأة غير متوقعة نتيجة للتغييرات في أسعار الصرف .

١٤ - وفيما يتعلق بآثار المكاتب الذي يستخدمه الفريق ، قالت إنه قد جاء بوضوح في الوثيقة A/45/997 ، المرفق الخامس ، الفقرة ٥ ، أنه لم يكن جميعه من أفضل نوعية .

١٥ - وأردفت قائلة إنه لم يتم تمويل هذه النفقات من الاعتماد المخصص للقوات . وإنه تم الاحتفاظ بمبلغ ١,٥ مليون دولاراً لمقابلة النفقات غير المنظورة لمدة سنة أخرى .

١٦ - ومضت تقول إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد طلبت مراجعة خامسة لحسابات عملية الفريق في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (A/45/7) . وإن اللجنة الاستشارية قد أوصت بأن يباح تقرير مراجعة الحسابات لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

١٧ - وفي الختام ، قالت إنه قد تم إبلاغ اللجنة الاستشارية في أيار/مايو ١٩٩٠ باقتراح الأمين العام الذي يقضي بالتخلي عن السيارات ذات العجلة اليمنى للقيادة بمنحها لحكومة ناميبيا ، ووافقت مؤقتاً ، رهنا باستعراضها لمشروع الاتفاق المنقح .

(السيدة ميلز)

وأن من رأي الامانة العامة أنه سيكون من الخطير أن يطلب من موظفي البعثة تشغيل السيارات ذات العجلة اليمنى للقيادة في بيئه بلد تكون فيه حركة المرور على اليسار .

١٨ - السيد كالبيتزر (المانيا) : قال إن حكومته ترحب بالإكمال الناجع لعملية فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وإنها قدمت بسرور السيارات للبعثة ، وتوافق على تسليمها للحكومة التاميمية . وإنه قد تم التخلص من معدات الفريق وفقاً لقواعد الأمم المتحدة ورغبة الدول الأعضاء . وإنه يتتفق مع توصية اللجنة الاستشارية التي مفادها أنه ينبغي إرجاء مسألة قيام مكتب مفوضية الأمم المتحدة للجئين بإعادة اللاجئين التامميين إلى وطنهم إلى الدورة السادسة والأربعين .

١٩ - السيد مشالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ، وهو يشير إلى البيان الذي أدلّت به نائبة المراقب المالي ، أن ما أشاره وفده فيما يتعلق بأشاث الفريق هي أن الأمم المتحدة لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تقوم بشراء مواد من أفضل نوعية . وفيما يتعلق بالاعتماد المخصص للفوائد المتعلقة بالوفاة والعجز ، تساءل عن سبب عدم قيام الأمم المتحدة بتحديد حد أقصى لهذه المطالبات بالنسبة للبعثات الميدانية كما هو الأمر بالنسبة للمقر . وفيما يتعلق ببرنامج الإعادة إلى الوطن ، قال إنه قد لفت انتباذه أن بعض اللاجئين التامميين العائدين قد سمح لهم بالسفر على درجة رجال الأعمال ، وإنه يود معرفة سياسة مفوضية الأمم المتحدة للجئين فيما يتعلق بمستوى السفر .

٢٠ - السيد ميرييفيلد (كندا) : تساءل عما إذا كان الرصيد غير الدائن يمثل أملاكاً مقصورة على حساب الفريق أم أنه يشكل جزءاً من الموارد العامة .

٢١ - السيدة ميلز (نائبة المراقب المالي) : قالت ، ردًا على ممثل الولايات المتحدة ، إن من اللازم استشارة مفوضية الأمم المتحدة للجئين فيما يتعلق بمستوى السفر . وردًا على ممثل كندا ، قالت إنه لما كانت القواعد المالية للأمم المتحدة تتطلب حسابات منفصلة لكل عملية من عمليات صيانة السلم ، فإن الأموال الموجودة في الحساب الخاص لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لا تتوفر إلا للنفقات المتصلة بتلك البعثة .

٢٢ - السيد دانكوا (غانا) : قال إن وفد بلده يوافق على أنه ينبغي بذل الجهد ولضمان أن تقوم تقديرات الميزانية بتقريب النفقات الفعلية بصورة أوثق ، ولكن قد لا يكون سليماً أن يتم فحص عملية فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال من وجهة نظر تقنية محددة . وفي وقت إعداد تقديرات الميزانية لم يكن من الممكن التنبؤ بمستوى المساهمات الطوعية . وعلاوة على ذلك ، فإن مسألة المساهمات من جانب حكومة جنوب إفريقيا كانت حساسة من ناحية سياسية بسبب عدم التأكد الذي يحيط بنوافذ الحكومة . وأن برنامج الإعادة إلى الوطن كان أيضاً محكوماً باعتبارات سياسية ، وهي على وجه التحديد إجراء الانتخابات في ناميبيا . ونظراً للقيود الزمنية ، فإنه يدرك لماذا كان لزاماً على المنفيين الناميبيين أن يسافروا على درجة رجال الأعمال .

٢٣ - وأضاف قائلاً إنه لا ينبغي إعادة الرصيد غير الدائن إلى الدول الأعضاء ، بل ينبغي بدلاً من ذلك استخدامه لتخفيف كمية الانصبة المقررة في عمليات صيانة السلم المقبلة . وعلاوة على ذلك ، فإن حقيقة أنه قد تم تحقيق فائض لا ينبغي أن تعفي الدول الأعضاء من التزاماتها المستحقة . وأنه يؤيد أيضاً المقترن الذي يقضي باستخدام جزء من الرصيد غير الدائن لسد النقص في تمويل برنامج الإعادة إلى الوطن .

٢٤ - السيد مثالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه ما زال مخفاً في أن يرى صلة بين عجلة إعادة اللاجئين الناميبيين إلى وطنهم وبين إعطائهم مستوى أعلى من مستويات السفر .

٢٥ - وأضاف قائلاً إن بلده ليس على استعداد لدفع مساهمات في عملية اكتملت . وفي تقديره أن الأمم المتحدة مدینة للولايات المتحدة على الأقل بمبلغ مليوني دولار على الأقل من الرصيد غير الدائن .

٢٦ - السيد كونمي (أيرلندا) : قال إن النقطة الرئيسية في تمويل عمليات صيانة السلم هي أن كل دولة عضو ملزمة بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٧ ، من الميثاق بدفع أنصبتها ، سواء كانت تلك الدولة غنية أم فقيرة .

٢٧ - السيد ميشال سكرو (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ، ردًا على البيان الذي أدلّ به ممثل غانا فيما يتعلق بإعادة إلى الوطن ، انه قد تم توجيه النقد إلى وفود مختلفة للإدلاء ببيانات سياسية في لجنة تقنية على كل حال . وردًا على ممثل ايرلندا ، قال إنه لا يذكر أن ذلك البلد قد قام ، في أوائل الستينيات ، بتذكير دول معينة أخرى بالتزاماتها بموجب الميثاق عندما أخفقت في دفع أنصبتها المقررة .

٢٨ - السيد دانكوا (غانا) : قال إنه لم يستنتج أن إعادة اللاجئين الناميبيين إلى وطنهم مسألة غير تقنية ، بل لا يمكن ببساطة فصلها عن الحقائق السياسية للوضع .

٢٩ - السيد كنشن (المملكة المتحدة) : تساءل عما إذا كان باستطاعة نائب المراقب المالي أن تؤكد أنه كانت هناك سوابق لقيام الأمين العام باستدانة الأموال داخلية بين الحسابات لسد النواقص . وأن الحكومات التي أسهمت في الوقت المناسب وبصورة كاملة لها بعض الحقوق في الرصيد غير الدائن ، بيده أنه في ضوء الحاجة والالتزامات غير المنظورة ، فإن اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية قد تكون وجنت الرصيد الصحيح فيما يتعلق بتلك الأموال .

٣٠ - السيدة ميلز (نائب المراقب المالي) : قالت إنه توجد ، في حقيقة الأمر ، سوابق للاستدانة الداخلية ، إلا أن أساسها القانوني مشكوك فيه . فقد أوضح الأمين العام ، في تقاريره عن حالة الطوارئ المالية ، أنه قد استدان من حسابات صيانة السلم لمقابلة التزامات الميزانية العادلة ، إلا أن ذلك كان على أساس أجل شديد القصر .

٣١ - السيد ميرفيلد (كندا) : قال إنه يتبعني بذل قصارى الجهد لإيجاد حل كي تتضمن تصفيية أموال الفريق المتبقية في أقرب وقت ممكن لاستخدامها الأمم المتحدة . وأن القرار الأصلي الذي أنشأ الفريق قد قصد بالتأكيد خصم إعادة اللاجئين إلى وطنهم من الانسبة المقررة . وأن وفده يؤيد توصيات الأمين العام بشأن هذه المسألة وكذلك الاقتراح الذي مفاده أن المسألة يتبعني أن تناقش في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

٣٢ - السيد مصالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : تسأله عمما إذا كان قرار الأمين العام بتقديم إعانة لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين سيكون ذا أثر سلبي على المساهمات الطوعية .

البند ١٥٦ من جدول الأعمال : تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)  
(تابع)

(١) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (تابع) A/45/240/Add.1 و A/45/1005

٣٣ - السيد تانغ غوانغتشينغ (الصين) : قال إن وفده يؤيد إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ويأمل أن تؤدي دوراً إيجابياً في استعادة السلم والأمن في منطقة الخليج وفي التئام جراح الحرب . وأن نتائج عملية فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال أوضحت أن الوفورات ممكنة ، وأن وفده يأمل أن يوازن الأمين العام بين جميع العوامل بصورة كاملة بغية التوصل إلى تقديرات أكثر دقة للتكلفة .

٣٤ - ومضى يقول إن وفده يؤيد مقترنات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرات من ٧ إلى ١٩ من الوثيقة A/45/1005 . ويتبين ، بسبب القيود الزمنية ، العديد من أوجه عدم التأكيد فيما يتعلق بتقديرات التكلفة وأن هناك مجالاً كبيراً للمزيد من التخفيضات . وإنه يؤيد أيضاً التوصية التي مفادها أنه ، إذا قرر مجلس الأمن موافلة العملية لفترة ستة أشهر ثانية ، فإن التقديرات الموازية للميزانية ينبغي أن تقدم إلى الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وطلب توضيحاً بشأن ما إذا كان بدل الإعانة لموظفي الدعم السوقي سيدفع بالإضافة إلى التعويضات المقدمة لحكوماتهم .

٣٥ - السيد مصالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده يؤيد مستوى التمويل الموص به البالغ ٦٠,٩ من ملايين الدولارات للولاية المبدئية لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت . وأن جزءاً كبيراً من الوفورات الموص بها قد نجم عن تعديلات في الافتراضات التي تأسست عليها تقديرات الأمين العام الأولية في الميزانية ، لاسيما المساهمات الطوعية النوعية واستخدام المخزونات الموجودة من المعدات .

(السيد مشالسكي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٢٦ - ومضى يقول إن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوضح أن التقديرات الأولية للميزانية قد افترضت الوضع الكامل للمرأقبين العسكريين والموظفين المعينين دولياً ومحلياً بحلول أوائل نيسان / أبريل ، مما أثبت أنه مفرط في التفاؤل . وأن التخفيض الموسى به أخذ ذلك التأخير في الاعتبار . وأن الحكومتين المضيغتين قد وافقتا على توفير ساحات لمكاتب ، وتم حتى الامين العام على متابعة مسألة توفير السكن أيضاً .

- وأردف قائلاً إن وفده يتفق مع ملاحظات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالوفورات الممكنة من خلال وسائل تسيير الدوريات الأكثر فعالية من حيث التكلفة . وأن التقديرات الأولية لم تحسب حساب نقل المركبات من فريق مراقبة الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق عند إكمال تلك العملية ، وأن الحجم المسلط لقافلة مركبات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت قد يكون بالغ الضخامة . وأن وفده قد تساءل دائمًا عما إذا كانت المبالغ المدرجة في الميزانية لمعدات المكاتب ليست مفرطة ، وبيؤيد بقوة ملاحظات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد الواردة في الفقرة ١٨ من الوثيقة A/45/1005 .

- ٣٨ - وفيما يتعلق بالتقديرات المفصلة المقدمة في المرفق الثاني من تقرير الأمين العام ٤٥/٢٤٠/Add.١ قال إن المبلغ المميز للنقل يبدو مرتفعاً . وعلاوة على ذلك ، يجب أن يظل حجم عنصر ملاك الموظفين المدنيين قيد الاستعراض الوثيق مع تخفيضه ، إن أمكن ، في الولاية القادمة . وطلب معلومات فيما يتعلق بعدد الوظائف التي ستخصص لمقر الأمم المتحدة وعددها الدعم من هذا القبيل التي ستتولى من موارد البعثة .

- السيد رازفين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن عملية صيانة السلم الجديدة لها أهمية سياسية عظيمة ، ولكن ينبغي إلا تؤثر جوانبها السياسية في فعاليتها . وأن من واجب اللجنة الخامسة أن تضمن التمويل المعقول . وأن الميزانية المقترحة شملت بندودا عديدة قد يثبت عدم ضروريتها ، وأن وفده يتشكّل في استصواب المستوى الرفيع من المعدات التقنية . وأن من المهم تخفيف التكاليف للحد الأدنى عن طريق الاستفادة القصوى من التسهيلات المتاحة من العمليات الأخرى مثل

(السيد رازفين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

معدات النقل والاتصالات الآتية من فريق مراقبين الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق والمواد المخزونة في مستودع بيسا للإمدادات . وأن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالمبلغ الكلي للميزانية ، الذي لا يضر بفعالية العملية بل من شأنه أن يضمن الاداء المالي السليم .

رفعت الجلسة الساعة ١٧٠٠